

بيان ل.د.ح بمناسبة يوم المرأة العالمي

واستمرار تعرض المرأة السورية للتمييز والاضطهاد

تحيي لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، اليوم العالمي للمرأة هذا العام، وتتميز هذه الذكرى سنويا، بأنها محطة عالمية متجددة بتقديم مطالب النساء لمواجبه مختلف الضغوطات والمعيقات (اجتماعية- ثقافية/ قانونية) من أجل المساواة في الحقوق والواجبات، فقد مضى هذا العام والنساء يواجهن تحديات أكبر ومصاعب أكثر في تحقيق المساواة والكرامة. وفي مجتمعنا السوري، بالرغم من بعض الإنجازات الخاصة بواقع المرأة السورية في شتى المجالات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتحقيق العديد من المكاسب، إلا أنه ما زالت مستمرة العديد من الممارسات التمييزية بحق المرأة ومنها:

بقاء تحفظات الحكومة السورية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على المواد التالية: المواد (2)، الفقرة 2 من المادة (9)، الفقرة 4 من المادة (15)، والفقرة 1 و2 والبنود ج، د، و، ي من المادة 16، والفقرة 1 من المادة 29. وكذلك عدم مصادقة الحكومة السورية على الاتفاقية الدولية بشأن جنسية المرأة المتزوجة، والاتفاقية الدولية رقم 183 بشأن الحق في الأمومة

رغم أن الدستور السوري يمنحها حق المساواة الكاملة مع الرجل، كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، إلا أن قوانين الأحوال الشخصية لازالت مجحفة بحقها فيما يتعلق بالزواج والطلاق والولاية والوصاية والإرث. وتأتي العادات والتقاليد المجحفة وتحرمها حتى من حقوقها المنصوص عليها شرعا وقانونا، كحقها في الإرث واختيار الشريك، كما أنها محرومة من منح جنسيتها لأولادها، وتعاني من مواد مجحفة بحقها في قانون العقوبات.

ما تزال المرأة تعاني من تمييز شديد في العمل (العام والخاص) وتشكل النساء في كافة قطاعات العمل ما يقارب من 30% من إجمالي العمالة السورية، ولما يوجد إحصائيات دقيقة حول عمل المرأة بكافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي يشكل القطاع الزراعي النسبة الأكبر لعمل النساء فيه، ومن مختلف الأعمار. ففي الفئة العمرية بين 15-19 تشكل المرأة حوالي 68% من قوة العمل مقابل 16% بالنسبة للذكور في مجال الزراعة. وفي الفئة العمرية 20-24 تصبح النسبة 35% من قوة العمل للإناث في الزراعة مقابل 18%. يأتي اليوم العالمي للمرأة كحدث سنوي، منذ اللحظة التي اعترفت به الأمم المتحدة كنوع من الحراك العالمي، وذلك عام 1908م، ففي هذا اليوم خرجت ما يقارب من 15 ألف امرأة في مسيرة احتجاجية داخل شوارع مدينة نيويورك الأمريكية، وذلك بهدف المطالبة بتقليل ساعات العمل وتحسين الأجور الخاص بهم، والحصول على حق التصويت.

وفي العام التالي قام الحزب الاشتراكي الأمريكي بإقامة يوم وطني للمرأة، وجاء هذا خلال اقتراح امرأة تدعى كلارا زيتكن فهو ليس مجرد يوم عادي، إنما عيد عالمي، حيث كانت الفكرة عام 1910م، من خلال مؤتمر دولي للمرأة العاملة، حيث أقيم هذا المؤتمر الدولي

في مدينة كوبنهاغن الدنماركية، وكان هذا المؤتمر يحتوي على ما يقارب 100 امرأة قدمت من حول العالم وخصوصاً من 17 دولة، كلهن قاموا بالموافقة على إقامة يوم عالمي للمرأة لأول مرة عام 1911م، في كل من الدنمارك والنمسا وألمانيا وسويسرا، واحتفل العالم بالذكرى المئوية لهذا اليوم في 2011م، وهذا العام يحتفل العالم باليوم العالمي رقم 110.

ومنذ عام 1975م عندما بدأت الأمم المتحدة بالاحتفال باليوم العالمي للمرأة، واختيار موضوع مختلف له كل عام، ليصبح بعد ذلك يوم للاحتفال بإنجازات المرأة على كافة المستويات منها مجالات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وأيضاً لنشر الوعي حول المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات. ووضع هذا العام "اختاري التحدي" والتحديات ضد المانتهاكات والمعوقات

يرمز باليوم العالمي للمرأة بالعديد من الألوان ومنها اللون البنفسجي والأخضر والأبيض، حيث تقول الحملة الخاصة باليوم العالمي للمرأة عن ألوانه: "اللون البنفسجي يرمز إلى العدالة والكرامة، أما الأخضر فيرمز إلى الأمل، ويمثل اللون الأبيض النقاء .